



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الطبيعة القانونية للشركات المملوكة للدولة

بدولة الإمارات العربية المتحدة

على ضوء أحكام القضاء والفقه

للطالب

حسن سعدون حسن الخلفة الدليمي

المشرف

د. مجدي عبد الحميد شعيب، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

5:00 عصراً

الأحد ، 14 نوفمبر 2021

التنظيم القانوني للشركات المملوكة للدولة في ضوء تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة

(دراسة مقارنة)

الملخص

تتناول هذه الدراسة البحث في التنظيم القانوني للشركات المملوكة للدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال سبر أغوار التشريعات الإتحادية والمحلية المتعلقة بتلك الشركات للتعرف على المفهوم القانوني لهذه الشركات ووضع تعريف جامع لها وتحديد أنواعها وما يميزها عن ما يشتهر بها ونشأة هذه الشركات وتطورها ، كما تناولت الدراسة اشكالية الطبيعة القانونية للشركات المملوكة للدولة فقهاً وقضاءً وتطرقت إلى الأحكام والآراء القضائية والفقهية المتضاربة بشأن اعتبار هذا النوع من الشركات شخص من أشخاص القانون العام أم شخصاً من أشخاص القانون الخاص. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن الشركات المملوكة للدولة قد أصبحت تدخل في جميع المجالات التي تريد الدولة تطويرها ، وإن أتجاه القضاء إلى تطبيق قواعد قانون تنظيم علاقات العمل على العاملين بتلك الشركات هو أمر يفرضه واقع الفراغ التشريعي وأنعدام التنظيم القانوني الموحد لهذه الشركات ، كما خلصت الدراسة إلى انه ونظراً لاتساع دائرة المشروعات العامة ومنها الشركات الحكومية وازدياد أهميتها فقد أهتم المفكرين وفقهاء القانون بدراسة الوضع القانوني لهذه الشركات وقد تباينت آرائهم بين من يعتبرها من أشخاص القانون العام وبين من اعتبرها من أشخاص القانون الخاص وإن الاختلاف في تحديد الطبيعة القانونية للشركات المملوكة للدولة يعود إلى الغموض الذي شاب التشريع في الاعتراف لتلك الشركات بالشخصية الاعتبارية العامة .

ومن أهم التوصيات التي وردت في ختام الرسالة هي التوصية بتشريع قانون إتحادي لتنظيم الشركات المملوكة للدولة ليحدد مرجعيتها القانونية والقواعد القانونية التي تخضع لها وينظم شؤونها الداخلية وتعاملاتها مع الغير ويحدد مركزها وشكلها القانوني، وهذا المطلوب يكون ضرورياً لتغطية الفراغ التشريعي الخاص بالتنظيم القانوني لهذا النوع من الشركات أو على الأقل يتم تشريع قانون للموارد البشرية لتنظيم العلاقة ما بين هذه الشركات والعاملين فيها كما تم التوصية بان يتم الاعتراف لهذه الشركات بالشخصية الاعتبارية العامة أسوةً بالأصل (الجهات الإدارية التي تتبع لها هذه الشركات) والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة .

الكلمات المفتاحية: الشركات المملوكة للدولة ، الشركات الحكومية ، اشخاص القانون العام ، اشخاص القانون الخاص ، الشخصية الاعتبارية العامة.